المفيد لهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة
الشيطان بل لوسوسته الى ادم فالنسبة اليها بينه انما هي بين الجملتين دون
مجرد الفعلين **قوله** واما كونها كالمنقطعة لا يخفى ان الانسب بما
سبق من قوله كمال الانقطاع بلا ايهام ان يقال ههنا واما كونها كالكامل
الانقطاع وكذا فيما سيأتي من قوله واما كونها كالمتصلة بها **قوله** لعطفها
على غيرها لا بد ان يكون ذلك الغير اقرب فانه لا بد في هذا العطف من ان يكون
الكلام المشتمل على مانع موخرا عن الذي لا مانع فيه فانه لو كان الكلام
بالعكس لم يتضح اذ المتبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع لكونه
اقرب صرح به في شرح المفتاح **قوله** باعتبار اشتماله على مانع
ينبغي ان يراد به شيء ان يقال مع عدم الاتصال والا فالمانع من العطف
موجود في كمال الاتصال لا يتضح انه ليس مشبها لكمال الانقطاع **قوله**
لئلا يتوهم انه عطف على ابغي فان قيل الفصل ايضا يوهم خلاف
المقصود لاحتمال ان يكون اراها خبرا بعد خبر فيكون من مظنونات سلمى
اجيب بان المتبادر عند القطع بعد تقدم الخبر هو الاستئناف كما ان
المتبادر عند الوصل هو العطف على الاقرب وفي المسائل المشكلة ان
الجملة اذا وقعت خبرا بعد خبر او صفة بعد صفة فالاولى العطف **وفيه**
ان صاحب الكشاف ذكر في قوله تعالى ليسوا سواء من اهل الكتاب امة قائمة يتلون
ايات الله اناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الاخر ان قوله يتلون
ويؤمنون في محل الرفع صفتان لقوله امة لما فهمهم الاتصال في **قوله** قدس سره
ويفهم مرادها ان فصل الجواب عن السؤال لما فهم من كمال الانقطاع خبرا وانشاء
فيكون الفصل في الاستئناف لشبهه بكمال الانقطاع لا لشبهه بكمال الاتصال
ايضا ويفهم من قوله بان جعلهما ان يكونا كلاما مختصين ولا مجال للعطف

والاصلاح

اذلا

١٧٥

اذ لا وجه لعطف الملوين ههنا وقيل انه لو جيء بالواو لتوهم انه من
جملة السؤال وعلى كل وجه ينتقض بالوصل في قوله تعالى وما كان استغفار
ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه فان صدر الاية وهو قوله تعالى
ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد
ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسؤال وقع في قوله تعالى وما كان
استغفار ابراهيم لابيه جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو
استينافية لا عاطفة **قوله** قال السكاكي حاصل ما قال المصنف انه
تفرع على اقتضاء الاولى للسؤال تنزيلها منزلة ذلك السؤال وحاصل كلام
السكاكي انه يتفرع على اقتضائها له تنزيله منزلة الواقع فالكلام الثاني جواب
للجملة الاولى على قول المصنف والسؤال المقدر على كلام السكاكي **قوله**
وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة **فان قلت** هذه النكات يمكن
ان يكون ايضا لتنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما ذكره المصنف فهل
لتخصيص تنزيل السؤال منزلة الواقع بكونه لهذه النكات وجه قلت
لا وجه للتخصيص الا ان المصنف كما اشار نسبه ذكرها الى السكاكي الى ما
يرد على بعضها من النظر الذي نذكره فجعلها نكتا لتنزيل السؤال منزلة الواقع
على ما هو مقتضى كلام السكاكي **قوله** كاغناء السامع او يراد ان اغناءه
عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامه مكرر كلاهما حاصل على
تقدير العطف ايضا فكيف يجعل جهات مقتضية للقطع **واجيب**
بان النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال منزلة الواقع
والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف فان قيل المحذور
لازم ايضا فان تلك المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني على تقدير
العطف ولو صح ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه

Copyright © King Saud University